

مادة ٢ - تنتهى عقود الإيجار التي أبرمها المجهنون أو المستحقون للخدمة التي انتهت مدة تجنيدهم أو استدعائهم قبل العمل بهذا القانون بابتداء السنة الزراعية السارية وقت صدوره .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر بإمارة الجمهورية في ١٩ شعبان سنة ١٣٩١ (١٩ أكتوبر سنة ١٩٧١)

أنور السادات

### قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧١

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الجزاء الإداري

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٧ من الدستور؛

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الجزاء الإداري؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالبند (ح) من المادة (١) من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه النص الآتي :

"(ح) ما يكون مستحقا لوزارة الأوقاف والأشخاص الاعتبارية العامة من المبالغ المتقدمة ، وكذلك ما يكون مستحقا لوزارة الأوقاف بصفتها ناظرة أو حارسة من إيجارات أو أحكام أو أمان لاستبدال الأعيان التي تديرها ، وما يكون مستحقا لشركات الزراعة التابعة للهيئات العامة والمؤسسات العامة التي تشرف عليها وزارتا الزراعة والإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي من إيجارات ومقابل انتفاع وأمان لأطبائها وساتر أملاكها" .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر بإمارة الجمهورية في ١٩ شعبان سنة ١٣٩١ (١٩ أكتوبر سنة ١٩٧١)

أنور السادات

مادة ٨٦ - تُلغى القوانين رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٢ ورقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٨٢ لسنة ١٩٥٦ ، المشار إليها .

مادة ٨٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره ما

صدر بإمارة الجمهورية في ١٩ شعبان سنة ١٣٩١ (١٩ أكتوبر سنة ١٩٧١)

أنور السادات

### قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧١

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٧ من الدستور؛

وعلى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين الممثلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣٣ مكرر (و) من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص التالي :

"لا ينتهى إيجار الأراضي الزراعية إذا جند المتأجر أو استدعى للخدمة في القوات المسلحة .

ويجوز للمتأجر في هذه الحالة أن يؤجر الأرض إلى الغير خلال مدة تجنيده أو استدعائه للخدمة على أن ينتهى عقد الإيجار من الباطن بنهاية السنة الزراعية التي تنتهى فيها مدة التجنيد أو الاستدعاء .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على مالك الأرض الزراعية الذي يؤجر أرضه بسبب تجنيده أو استدعائه للخدمة في القوات المسلحة" .